أسماء الألوان / 2 nov 18/19 nation / الصفحة: 1 / 17/11/09 / 14:42

في مداخلة الأخ محمد مبديع رئيس الفريق الحركي في مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2010

نعلن تعبئتنا اللامشروطة كهيأة سياسية للتصدي لكل المؤامرات والدسائس التي تحاك ضد وحدتنا الترابية

أكد الأخ محمد مبديع رئيس الفريق الحركي في مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2010 أن الفريق الحركي استحضر في مناقشاته للمشروع إنجازات الحكومة وتوجهاتها واختياراتها وبدائلها في إطار ما اعتمدته كإطار مرجعي لسياستها وفي إطار فعلها الميداني، ومقاربتها لمختلف القضايا المتعددة بتعدد انشغالات وانتظارات الشرائح الشعبية على كل المستويات وفي مايلي التدخل الكامل للأخ مبدع:

السيد الرئيس المحترم
السيدات والسادة الوزراء المحترمين
أخواتي إخواني النواب المحترمين

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع القانون المالي 2010 ،الذي سيبلور معالم السياسة الاقتصادية والمالية التي ستعمل الحكومة على تنفيذها خلال السنة المقبلة، وهي فرصة كذلك لتلمس مدى التزامها بتعهداتها ومدى مسايرتها لمجموعة من الخطط والاستراتيجيات المستقاة من المرجعيات التي اعتمدتها في توجهاتها ومسارها ..نناقش هذا المشروع إذن ،السيد الرئيس، ونحن في السنة الثالثة من عمر الحكومة الحالية من موقع آخر لم تمله علينا بالضرورة حتمية التموقع والانخراط في صف الأغلبية ، بل إن هذا الموقع، ولئن حفل بما حفل به من زخم من المواقف التي صبغت من نفس المحبرة التي سبق لها أن انتقدت اختيار الحركة الشعبية للمعارضة، فإنه يجسد اختيارا منسجما مع قناعاتنا ومبادئنا ومواقفنا لمدة تزيد عن خمسين سنة مؤداها أن هيأتنا لا تتردد أبدا في الاستجابة للمصلحة العليا للوطن. إذن هذا هو هاجسنا ومرتكز وجودنا وهدفنا الأسمى مهما كان الثمن وكيفما كانت الظروف، لكن اختيارنا هذا لا يعني أبدا الانسلاخ عن مواقفنا الثابتة ولا يشكل قطيعة مع توجهاتنا وتصوراتنا للعديد من مناحي تسيير الشأن العام، لأن هدفنا هو خدمة بلدنا مهما كان الموقع الذي نتبوأه في المشهد السياسي الوطني.

السيد الرئيس
حضرات السيدات والسادة

لذلك السيد الرئيس سنستحضر في مناقشتنا إنجازات الحكومة وتوجهاتها واختياراتها وبدائلها في إطار ما اعتمدته كإطار مرجعي لسياستها وفي إطار فعلها الميداني، ومقاربتها لمختلف القضايا المتعددة بتعدد انشغالات وانتظارات الشرائح الشعبية على كل المستويات، مؤكدين أننا في الحركة الشعبية نرتكز في تحاليلنا ونظرتنا للأمور على مبادئنا وبرامجنا المتجلية بالأساس في الملكية الدستورية والدين الإسلامي والوحدة الترابية وأرضيتها المبدئية المتجسدة في المطالبة بالعدالة والإنصاف والمساواة لكل المواطنين بدون تمييز والمساواة بينهم في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمطالبة بالتنمية لجميع مناطق البلاد القاصية منها والدانية رائدنا في ذلك خدمة المصلحة العليا للوطن.

السيد الرئيس

في سياق حديثنا عن المرجعيات التي استقى منها هذا المشروع مضامينه وتوجهاته، لابد من التذكير بأن تدبير الشأن العام خلال العشرية التي ودعناها اتسم بأرضية قوية تشكل مرجعا وسندا للعمل الحكومي وهي فرصة لنشيد فيها بكل اعتزاز بالمنجزات التي تحققت في العهد الجديد، حيث قطع المغرب أشواطا هامة على درب الديمقراطية والتأهيل بفضل السياسة الحكيمة التي خطها جلالة الملك والتي أصبحت تحمل عناوين أساسية تؤطر معالم هذه المرحلة وعلى رأسها سياسة الأوراش الكبرى والحريات وحقوق الانسان وإعادة الاعتبار للأسرة وتنظيم الحقل الديني وتأهيل المشهد السياسي وتوطيد مناخ الانفتاح وتجسيد المجتمع الديمقراطي الحداثي بما ينطوي عليه من مرتكزات كثيرة ومتعددة تترسخ يوميا بالقرب وملامسة قضايا المواطنين في مختلف ربوع المملكة وإبداع مبادرة جريئة للتنمية البشرية.ومواصلة لهذا المسار القوي في حياة المغرب تتبلور باستمرار معالم هذه السياسة المرجعية الهامة، حيث يمكن القول ونحن نتحدث عن القانون المالي للسنة المقبلة بأن جلالة الملك في خطبه السامية رسم معالم هذه المرحلة من خلال العديد من التوجهات نستقي منها على سبيل المثال لا الحصر المحاور الآتية:

- جعل المواطن فاعلا ومحركا وغاية لكل المبادرات والمشاريع.
- الالتزام بحسن تدبير الشأن العام بما ينطوي عليه من تخليق وحماية للمال العام من كل أشكال الهدر والتبديد ومحاربة كل الممارسات الريعية والامتيازات اللامشروعة.
- تقويم السياسات المتبعة بكل آلياتها ومجالاتها واتجاهاتها الاجتهاد لابتكار الحلول الخلاقة.
- إعطاء الأسبقية للفئات والجهات الأشد خصاصة في الاستفادة من السياسات الاجتماعية للدولة.
- إقرار ميثاق اجتماعي جديد وبلورة استراتيجية متجددة تستهدف تحسين ظروف ساكنة المناطق الجبلية والنهوض بمؤهلاتها.
- فتح ورش إصلاحي أساسي بإقامة جهوية متقدمة، بالإضافة الى توجيهات أساسية أخرى تتعلق بالقضاء وبالدور الذي سيناط بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي التوجيهات التي نعتبر بأنها أفضل منطلقات التنمية الحقيقية.

ويستوقفنا السيد الرئيس في هذا السياق الخطاب الملكي السامي الذي وجهه جلالة الملك بمناسبة الذكرى 34 للمسيرة الخضراء، الذي نعتبره خطابا قويا بكل المقاييس نظرا لتضمنه لمجموعة من الإشارات والرسائل القوية والواضحة لكل المعنيين بقضية الصحراء قوامها التشبث بالوحدة الترابية للمملكة وثوابتها المقدسة وسيادتها الكاملة ومواجهة التصعيد العدواني لخصوم وحدتنا الترابية، بما يقتضيه الأمر من صرامة وغيرة ووطنية صادقة ووضوح في المواقف والدعوة الى تحمل كل واحد لمسؤوليته والتصدي للاستغلال المقيت لما تنعم به بلادنا في مجال الحريات وحقوق الانسان .

ولا يسعنا حضرات السيدات والسادة إلا أن ننخرط في مختلف التوجهات التي حملها الخطاب السامي، ونعلن تعبئتنا اللامشروطة كهيأة سياسية للتصدي لكل المؤامرات والدسائس، التي تحاك ضد وحدتنا الترابية، كما ندعو الحكومة الى التجسيد الفعلي لمضامين الخطاب السامي وعلى رأسها التوجهات الخمس، التي تضمنها المخطط المندمج وكذلك تظافر جهود الديبلوماسية الرسمية والموازية للدفاع عن مغربية الصحراء. كما أننا في الحركة الشعبية نؤيد كل الإجراءات التي تصب في مجال السيادة الوطنية واحترام القانون ، ونعتبر كذلك بأن ملف سبتة ومليلية يجب أن يبقى مفتوحا على الدوام الى حين استرجاعها إلى الوطن الأم، ويدخل بالتالي في إطار الأجندة الديبلوماسية المغربية حكومة وبرلمانا ، منتهزين هذه المناسبة للتوجه بالتحية والتقدير لقواتنا المسلحة الملكية ولقوات الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة ولكل مواطن مغربي غيور لايساوم في وطنيته.

السيد الرئيس

إننا ونحن نناقش الحكومة في هذه اللحظة الدستورية ، وهي لحظة تشكل محكا حقيقيا ليس في علاقة الحكومة بالبرلمان فقط بل وفي علاقتها مع انشغالات وانتظارات الشعب المغربي لازال يتملكنا نفس السؤال حول مدى الالتزام بمضامين التصريح الحكومي في العديد من النقط التي لم يستوعبها هذا القانون المالي، وفي هذا السياق فإننا في الفريق الحركي نعتبر أنه قد حان الأوان لتقديم تصريح توضيحي من قبل السيد الوزير الأول للتقييم والتقويم والتحيين على ضوء معالم السياسة العامة التي تحدثنا عنها آنفا وكذلك أيضا على ضوء المستجدات المتعددة التي أصبحت معتمدة في إطار عدد من الاستراتيجيات في مجموعة من القطاعات في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

السيد الرئيس
حضرات السيدات والسادة النواب

من خلال استقراء شامل للسياق العام الذي يحيط بدراسة ومناقشة هذا المشروع ، لابد من الإدلاء بمجموعة من الملاحظات التي نعتبر في فريقنا بأن منطق ومتطلبات التغيير تحتم تجاوزها من أجل إضفاء نوع من المصداقية سواء على العمل الحكومي أو العمل البرلماني من خلال دراسة جدية لمثل هذا المشروع الهام ، المجسد للسياسة العامة للحكومة من جهة ، ولاختصاص البرلمان في المراقبة والمحاسبة من جهة أخرى:

-1إن دراسة هذا المشروع تمت في غياب التدبير الزمني المعقلن حيث أن الضغط الزمني لم يمكن من دراسة المشروع دراسة متأنية وناجعة ودقيقة ، وهو الأمر الذي من شأنه أن يكرس تلك النظرة الشائعة لدى عامة الناس والمتمثلة في كون هذه المؤسسة الدستورية لا تعدو أن تكون مجرد غرفة للتسجيل.

-2اعتبارا لمبدأ السنوية الذي يميز مشروع القانون المالي لابد من التذكير بأن مضامين هذا المشروع لا تسهل عملية المراقبة والمحاسبة من أجل التمكن من المراقبة القبلية، خصوصا إذا علمنا أن قوانين التصفية لا تقدم في مواعيدها رغم أنها الوسيلة القانونية التي حددها القانون التنظيمي للمالية لمراقبة التنفيذ والتطبيق.فنحن بكل صدق لا نتوفر على كل المعطيات بخصوص ما تم تنفيذه من برامج وما تم تحصيله من موارد وما تم صرفه من نفقات، لا نعرف بالضبط ما تم تنفيذه وما تم ترحيله، لا نعرف كذلك ما تمت جبايته، كما أننا لا نلمس نسب الاستثمار الخاص والعمومي المحقق، فهذه معطيات وغيرها من شأنها أن تشكل لنا قاعدة انطلاق في أية دراسة أو مناقشة.

-3إن حساسية الظرفية الاقتصادية والمالية تجعلنا نطرح مجموعة من الاستفهامات حول موارد هذه الميزانية لاسيما في ظل تراجع عدد من القطاعات ذات الارتباط بالطلب الخارجي وتقلص المداخيل الجبائية وغياب موارد الخوصصة ، فكيف السبيل يا ترى الى الحفاظ على توازن الميزانية في ظل هذا الواقع.

-4نلاحظ بأن العديد من الأمور التي أخذت خلال السنة الماضية حيزا هاما من المناقشة لم تتجسد عمليا في هذه الميزانية على رأسها الاهتمام بالطبقة الوسطى كقاعدة عريضة وعماد الاستقرار والقوة المحركة للانتاج والإبداع، قد يكون الدفع الحكومي بالنسبة لهذه المسألة هو تنفيذها للشطر الثاني من الإعفاء من الضريبة على الدخل، ولكننا نؤكد للحكومة بأن هناك طبقات عديدة غير مأجورة لم تستفد من أي إجراء، وهي الفئات التي لا تتوفر على تمثيليات نقابية ولا تقوم بإضرابات لإسماع صوتها.

-5هناك استفهام آخر يطرح لدينا يتعلق بحجم الكتلة الأجرية والمقاربات المعتمدة لتدبيرها وفق المستوى المقبول بالنسبة لميزانية دولة نامية.

السيد الرئيس

لقد حفلت بلادنا بمجموعة من الأحداث والمستجدات التي طبعت السنة التي نوشك على توديعها ، لاشك أن استحضارها وتقييمها يعتبر أساسيا في هذه المرحلة بالذات التي نشرع فيها لقانون ذي ارتباط وثيق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، فقد عرفت بلادنا مسلسلا انتخابيا طويلا ، لا ننكر أنه حقق تقدما نسبيا ، تبعا للإصلاحات التي تضمنتها القوانين الانتخابية وعلى رأسها تجديد النخب وحضور المرأة والشباب وتوطيد الحكامة المحلية، لكننا نسجل بأن الطريق لازال طويلا من أجل تحقيق تأهيل وتخليق أمثل لهذه الاستحقاقات، إذ نعتبر بأن نمط الاقتراع الحالي ليس هو الأمثل بالنسبة لبلدنا، كما أن التخليق يظل سؤالا مطروحا ومطلبا حيويا يضع حدا للفساد والتحالفات الهجينة التي لا تخدم المصلحة العامة. وفي هذا السياق نؤكد على أهمية الجماعة المحلية كخلية أساسية للتدبير المحلي ورافعة حقيقية للتنمية الوطنية ، لذلك يتعين على الحكومة إيلاءها المزيد من الدعم والتأطير . وبهذه المناسبة نثمن كل المجهودات التي تقوم بها وزارة الداخلية بنهجها سلسلة من الأوراش واللقاءات التحسيسية لتصور جماعة2015

السيد الرئيس

على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تميزت هذه السنة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي كان لها التأثير القوي على اقتصادنا . فكيف أن الأزمة المالية والاقتصادية التي أرخت بظلالها على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية العالمية كان لها التأثير القوي على اقتصادنا، وهذا أمر نبهنا إليه خلال السنة الفارطة، ليس من منطق تشاؤمي ولكن من منطلق تنبيهي قوامه ضرورة أخذ ما طبع السنة الماضية من تفاعلات أشرت على أن الانعكاس سيكون قويا على اقتصاديات مختلف دول العالم. وفي هذا الصدد، فإننا نسجل أن الحكومة اتسمت هذه السنة بخطاب واقعي أكد تبعات هذه الأزمة على اقتصادنا الوطني لاسيما بالنسبة للقطاعات ذات الارتباط بالطلب الخارجي ويتعلق الأمر بالتصدير والسياحة وتحويلات العمال المغاربة بالخارج وحجم الاستثمارات الخارجية، الأمر الذي نتج عنه عجز في الحساب الجاري بميزان الأداءات بنسبة 5,2٪ أدى الى تراجع مستوى الموجودات الخارجية ب 6,5 مليار درهم. ورغم تبني خطاب التخفيف من حدة الانعكاسات، فإننا نعتبر بأن الإشكالات التي ستطرح حتى بعد زوالها ستكون أكثر حدة حيث أن انتعاش مختلف اقتصاديات الدول سيؤدي الى بروز عدد من الإكراهات الجديدة التي قد نسميها بإكراهات الانتعاش، ولاسيما في الجانب المتعلق بالطاقة، التي قد يؤدي تزايد الطلب عليها الى الارتفاع، وهو الأمر الذي سيؤثر سلبا على الميزان التجاري، وهنا يتعين على الحكومة إيلاءها المزيد من الدعم والتأطير . وبهذه المناسبة نثمن كل المجهودات التي تقوم بها وزارة الداخلية بنهجها سلسلة من الأوراش واللقاءات التحسيسية لتصور جماعة2015

السيد الرئيس

لقد حان الوقت لصياغة قانون خاص بمنطقة الجبل ذي الخصوصيات الجغرافية والاجتماعية قصد إشراكه في الاستفادة من التضامن الوطني وضمان الاستفادة من ارتباطه بباقي التراب الوطني وإنصافه من المجهودات التنموية التي تقوم بها الدولة في باقي ربوع الوطن ، والعمل على التصدي لاجتثاث الغابات، التي أصبحت لا تشكل سوى 8 ٪ من مجموع مساحة التراب الوطني،حيث تندثر ثلاثين ألف هكتار سنويا.كما نؤكد كذلك على ضرورة الاهتمام بالفلاح الصغير والكساب وتفعيل استراتيجية الطاقة والعناية بالسياحة الداخلية والقروية وهي المواضيع التي سيعود إليها إخواني في الفريق بإسهاب أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية.

السيد الرئيس

بالنسبة للمحور الثالث المتعلق بتعزيز التضامن الاجتماعي، فإننا في الفريق الحركي نؤكد على أهمية هذا المحور نظرا لتقاطعه مع الجانب الإجتماعي. و هنا لابد من التأكيد بأن التعليم أصبح عبارة عن آلة ضخمة تعاني من ضعف النجاعة ولاسيما على مستوى التشغيل والإدماج، فالتربية توجد في صلب التنمية البشرية، ومظاهر تأخرنا مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالإنجازات السلبية لنظامنا التعليمي. كما أن تهميش الجامعة والبحث العلمي إزاء عالم الإدارة والاقتصاد أدى الى ألحاق ضرر ملحوظ بالقدرة التنافسية لبلادنا وباندماجها في اقتصاد المعرفة. أما بخصوص الصحة التي تعاني من محددات التنمية البشرية فيتعين انتشالها من وضعية التأخر البنيوي الذي تعاني منه، حيث أن المؤشرات تؤكد أن ولوج الساكنة للخدمات الصحية يتطلب مجهودات أقوى ودعم ما تقوم به الحكومة من مبادرات محمودة. بالإضافة إلى أن مؤشرات الصحة المتعلقة بالأطفال والأمهات تبقى هشة . وفي هذا الصدد نطالب بأن تحظى الصحة بميثاق وطني للإصلاح على غرار التربية والتكوين يتولى التشخيص والمعالجة وتعميم التغطية الصحية والمساعدة الطبية على نطاق واسع. كما يتعين –السيد الرئيس– تجاوز معضلة الفقر التي أصبحت ظاهرة بنيوية يعاني منها أكثر من 3 مليون في القرى ومليون شخص في المدن، وهو الأمر الذي نؤكده كذلك بالنسبة للبطالة بجميع مستوياتها وبالنسبة للأمية، حيث يحتر المغرب واحدا من أكبر معدلات الأمية ارتفاعا في العالم.

وعلى ذكر التشغيل، فإننا نسجل ما تضمنه هذا المشروع من مناصب في القطاع العمومي، لكننا نلاحظ في نفس الوقت المفارقة الحاصلة بين الأعداد الضخمة من طالبي الشغل وتقاعس الآلة الانتاجية عن التشغيل رغم التحفيزات والمناخ المقبول للاستثمار، مما سيجعل لا محالة الوفاء بالالتزام الحكومي القاضي بتشغيل 250 ألف كل سنة صعب المنال.

السيد الرئيس

إننا نلاحظ بأن العالم القروي لازال جله في عزلة، ينذخره الفقر المذقع، وتغيب في معظمه التجهيزات الأساسية، ويعاني من خدمات غير مندمجة ومشتتة بين عدة قطاعات وزارية بعد حذف وزارة التنمية القروية، وحتى الاستثمارات العمومية التي رفعت الحكومة من اعتمادها لا تنعكس مجاليا على المناطق القروية.

ألا يستحق العالم القروي، والحالة هاته، أن يحظى بالأولوية ضمن برامج الحكومة؟ علما أن العالم القروي يستحق أكثر بكثير من مبلغ 20 مليار درهم الذي خصصه له هذا المشروع.

السيد الرئيس

إن المحاور الآنف ذكرها لا يمكن أن تجدي نفعا حقيقيا بدون مصاحبتها بمحيط سليم وقضاء فعال وإدارة ناجعة. كما أن الجهوية المتقدمة التي تحدث عنها جلالة الملك تعتبر مدخلا رئيسيا للتنمية الفعالة . فالعديد من الدول بنت تنميتها وتقدمها انطلاقا من الجهات. فالنموذج المغربي في مجال الجهوية يجب أن يخضع للتفعيل وأن يتقدم الى الأمام على ضوء التوجه الجديد لجلالة الملك في أفق الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية.

السيد الرئيس

لقد أكد جلالة الملك محمد السادس حفظه الله في خطاب العرش الأخير على توطيد وحدة الهوية المغربية، وعلى جعل إعادة الاعتبار لروافدها المتعددة مصدر غنى وقوة لوحدتنا الوطنية. ومن هذا المنطلق نؤكد بأن الأمازيغية كلغة وكثقافة لم تحظ بالإهتمام المطلوب، لا على مستوى الأرقام ، ولا على مستوى حتى الخطاب، لذلك نعتقد بأن هذا الرافد اللغوي والثقافي الذي يحظى بالاهتمام والعناية على أعلى مستوى، يجب أن يجسد عمليا ورقميا في برامج الحكومة، وإبراز دورها التربوي من خلال تعميم تدريسها، والاعلامي بإخراج القناة الأمازيغية الى حيز الوجود.

السيد الرئيس

إننا نعتبر في الفريق الحركي بأن التوقعات التي ارتكز عليها هذا المشروع بخصوص فرضيات نسبة النمو المحدد في 3,5 ٪ ونسبة التضخم في 2 ٪ ومتوسط سعر البترول في 75 دولار للبرميل، بالإضافة الى تحديد نسبة عجز ميزانية الخزينة العامة في 4 ٪ ، تعتبر فرضيات ومؤشرات تكتنف في طياتها الكثير من الوثوقية والجرأة، ما نتمناه هو أن ينعكس هذا النمو إيجابيا على الوضع الاقتصادي والجانب الاجتماعي وتوزيع ثماره بشكل عادل ومتساو لأن النمو إذا اكتسى خاصية غير عادلة فإنه لا يفيد التنمية البشرية، ونحن لا نرضى والحالة هذه أن يبقى المغرب مصنفا في مرتبة متأخرة في مؤشر التنمية البشرية.

السيد الرئيس

إن بلادنا تحتاج الى إرساء ثقافة المحاسبة والتقويم باعتبارهما محفزين على الشفافية وإرادة المشاركة، وإحداث مراكز ومعاهد للتحليل ومراصد لتحسين جودة القرارات المتخذة. وتوطيد الحكامة الجيدة على جميع المستويات.

كما أننا مطالبون بأن نمضي جميعا نحو تخليق الحياة العامة ومحاربة الرشوة والتبذير وهدر المال العام، وإعطاء الاعتبار كل الاعتبار لكل المغاربة ولكرامتهم ولأمنهم ولكل المجالات الترابية في الحواضر والأعماق في القرى والمداشر والجبال والصحراء، فذلك هو سبيلنا حتما للارتقاء الى ما يطمح إليه الشعب المغربي تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفي الأخير ، ونظرا لما لمسنا في هذا المشروع من مؤشرات تتجاوب مع تطلعاتنا وتعبر عن انشغالاتنا ، فإننا في فريق الحركة الشعبية سنصوت لصالح هذا المشروع .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته